

قال المصنف - رحمه الله - : [ ١٧ - عن عبدالله بن عمر بن الخطاب - رضي الله عنهما - أنه قال: رقيت يوماً على بيت حفصة فرأيت النبي ﷺ يقضي حاجته مستقبل الشام مستدبر الكعبة. وفي رواية: مستقبلاً بيت المقدس ].

هذا الحديث يعتبر عند بعض أهل العلم مخصصاً للحديث السابق، وهو حديث ابن عمر - رضي الله عنه وأرضاه - حينما حكى قضاء النبي ﷺ - لحاجته مستقبل الشام مستدبر الكعبة، وقد ذهب جمهور العلماء إلى تخصيص العموم في الحديث السابق بهذا الحديث الخاص، فناسب أن يعتني المصنف - رحمه الله - بذكره في هذا الموضوع .

وقوله ﷺ: [ رقيت على بيت حفصة ] وفي رواية: "على بيت لنا"، وفي رواية: "على بيت رسول الله ﷺ". هذه الروايات قد يكون بينها شيء من التعارض، فقوله: [ على بيت حفصة ] لأنها حجرة حفصة، وأصلها أنها حجرة النبي ﷺ، ونسبتها إلى الرسول ﷺ - نسبة أصلية، ونسبتها إلى حفصة أو قوله: "على بيت لنا" فيه شيء من المسامحة، كأن بيت رسول الله ﷺ - بيت له لمكان الرحم .

قوله: [ رقيت ] أصله الصعود ومنه المرقاة وهي الدرجة التي يصعد عليها، وهذا الرقي من ابن عمر - رضي الله عنهما - حصل فجأة بدون قصد منه أن يطلع على النبي ﷺ - أو ينظر إليه وهو يقضي حاجته، والرقي على ظهور المنازل نبه العلماء على أنه ينبغي تركه ولا يكون إلا عند الحاجة، والسبب في ذلك: أن الرقي على الأسطح وعلى ظهور المنازل لا يؤمن معه من النظر إلى العورات، وكشف السوءات خاصة إذا كان هناك بيوت للفقراء والضعفاء فإنه لا يأمن أن يطلع على عوراتهم، ومن هنا قال بعض العلماء في قوله - عليه الصلاة والسلام - في حديث أبي هريرة: (( الإمام ضامن والمؤذن مؤتمن )) رواه أحمد وأبو داود في سننه، قوله: (( والمؤذن مؤتمن )) قالوا: مؤتمن على أمرين :

أحدهما بينه وبين الله، والثاني بينه وبين الناس. أما الذي بينه وبين الله: فلأنه يؤتمن على ركنين الصلاة والصيام، فالصلاة يُخبر بدخول الوقت، والصيام يُخبر بوجوب الإمساك وكذلك ببداية الفطر، فهو مؤتمن على هذين الأمرين بينه وبين الله، لكن الأمر الثاني بينه وبين الناس؛ لأنه يؤذن على سطح المسجد كما جاء عن بلال: أنه كان يؤذن على بيت الأنصارية. ولربما أذن على منارة أو على مكان عالٍ أو على تل، قالوا: فلا يأمن من النظر والاطلاع على عورات المسلمين، فقصد النبي ﷺ - بقوله: (( المؤذن مؤتمن )) أي: عليه أن يحفظ الأمانة وأن يغض بصره عن العورات إذا صعد . ومن هنا قال بعض العلماء: لا تُقبل

شهادة من يربي الحمام، وهو قول بعض الفقهاء، قالوا : لأن في حديثه -عليه الصلاة والسلام- : (( شيطان يتبع شيطانة )) قالوا : لأنه يحتاج إلى الرقي إلى السطح، ولا يأمن من النظر، ومنهم من قال : لأنها تلهي عن ذكر الله، والصحيح: أن شهادته مقبولة؛ لأن الأصل في المسلم إذا عُذِل فُبلت شهادته، وهذه التهم ضعيفة والحديث ضعيف، لكن الشاهد: كون العلماء يشددون في مسألة الرقي والظهور على العالي، فالرقي لا يكون إلا من حاجة، وكان ابن عمر -رضي الله عنهما- صغير السن، ورقى بدون قصد أن يطلع على حال النبي -ﷺ- .

قال : [ فرأيت النبي ﷺ يقضي حاجته على لبنتين ] فيه دليل على مسائل :

المسألة الأولى : جواز اتخاذ الكُنف ودورات المياه في داخل البيوت، وأنه لا حرج في ذلك، ولكن شدد بعض العلماء ومنع منها إذا كان البيت على ظهر مسجد، فإنهم يقولون : إن السطح أخذ حكم ما سفلى، وأعلى المسجد وأسفله واحد، ومن هنا قالوا : لا يُتخذ في مثل هذا الموضع، وقوله كذلك : (( على لبنتين )) فيه دليل على أنه ينبغي للمسلم أن يأخذ بالأسباب التي تحفظه من طشاش البول والنجاسة؛ لأنه إذا كان قريباً من الأرض فلا يأمن من تطاير البول عليه، ومن هنا لا تخلو الأرض من أحوال، لا يخلو المكان الذي يقضي الإنسان حاجته عليه من أحوال :

الحالة الأولى : أن يكون طاهراً صلباً .

والحالة الثانية : أن يكون طاهراً رخوياً .

والحالة الثالثة : أن يكون نجساً صلباً .

والحالة الرابعة : أن يكون نجساً رخوياً . فأما إذا كان طاهراً صلباً فإنه يجلس ويجدد العلماء أن يكون على لبنتين أو على شيء عالٍ، حتى إذا تطاير البول لصلابة الأرض فإنه يتقي تطايره، والرخو النجس لا يجلس عليه وإنما يقول بعض العلماء : يبول قائماً حتى يحفظ ثيابه وما سفلى؛ لأن الرخو النجس الطشاش فيه أكثر، وأكدوا ذلك بما ثبت في الصحيح من حديث حذيفة : (( أن النبي -ﷺ- أتى سباطة قوم فبال قائماً )) قالوا : لأن الزبالة رخوة نجسة، في الرخو النجس لا يجلس، وهذا كله المقصود منه حفظ الثياب وحفظ أسفل البدن من طشاش البول، والعلة في ذلك حديث ابن عباس -رضي الله عنهما- في الصحيح أن النبي -ﷺ- قال في المقبورين : (( إنهما ليعذبان ثم قال : أما أحدهما فكان لا يستتر من بوله )) فقوله : (( لا يستتر )) من السترة والسترة وقاية وجنة، فكأنه كان لا يأخذ بالأسباب التي تحفظه من طشاش البول، وقد أشار بعض العلماء إلى هذه المسألة بقوله :

للطاهر الصلب اجلسي وامنع برحو نجس

والنجس الصلب اجتني واجلس وقم إن تعكفي

فهذا كله المقصود منه: أن يحفظ الإنسان أسفل بدنه من طشاش البول، والأصل فيه هذا الحديث؛ لأن النبي ﷺ - بال على اللبتين، حتى يحفظ القدمين والساقين وكذلك أسفل الثياب من طشاش البول. قال: [ مستقبل الشام مستدبر الكعبة ] استدل بهذا الحديث ابن عمر، وكذلك أيضاً قال: بما فيه من حكم العباس بن عبدالمطلب وعبدالله بن عباس من الصحابة -رضي الله عنهم-، وهو مذهب المالكية والشافعية والحنابلة -رحمة الله على الجميع- أنه يجوز لك أن تقضي الحاجة مستقبل القبلة ومستدبراً لها إذا كان ذلك في البنيان، وكان ابن عمر -رضي الله عنهما- إذا أراد أن يقضي حاجته في الصحراء أناخ البعير ثم قضى حاجته مستقبل القبلة والبعير بينه وبين القبلة، واستدلوا بهذا الحديث وهذا هو مذهب من يُفصل يجيز في حالة ويمنع في حالة، فكأنهم يرون أن النبي ﷺ - قصد من التحريم في الحديث الأول حالة معينة وهي: أن يكون الإنسان في الخلاء والعراء، وقصد بالجواز لحديثنا أن يكون في حالة معينة وهي: أن يكون بينه وبين القبلة حائل، وقد أجاب العلماء عن هذا الحديث من وجوه:

الوجه الأول: أن الحديث الأول من صريح القول، وحديثنا من الفعل، وأفعال النبي ﷺ - ثبتت النصوص أن بعضها يكون خاصاً به؛ ولذلك يقولون: القول خاطب فيه الأمة، ولا يرد عليه احتمال الخصوص والفعل لم يخاطب به الأمة، وإن كان لنا فيه أسوة حسنة، لكن بشرط أن لا يعارض الفعل ما هو أقوى منه، قالوا: فنقدم القول على الفعل.

ثانياً: أن هذا لو كان تشريعاً للأمة لقال عليه الصلاة والسلام: لا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ببول ولا غائط إلا أن تكونوا في بنيان واستثنى، ومع ذلك لم يستثن فقوي معنى الخصوص.

ثالثاً: لو كان المراد من هذا الفعل التشريع للأمة كيف يسكت النبي ﷺ - عن بيانه للأمة حتى يطلع عليه ابن عمر بدون علم من النبي ﷺ وبدون شعور؛ ولذلك قالوا: إن معنى التعميم في هذه الحالة ضعيف، ولا يقوى على معارضة القول المخاطب لجميع الأمة.

رابعاً: أن القاعدة: إذا تعارض الحاضر والمبنيح أنه يقدم الحاضر على المبنيح؛ لأن النبي ﷺ - قدم النهي على الأمر، فكيف إذا كانت دلالة فعل محتملة، فقال عليه الصلاة والسلام: (( إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم، وإذا نهيتكم فانتهاوا )) قالوا: هذا يدل على أن النواهي مقدمة على الأوامر، فكيف إذا تعارضت النواهي مع الأفعال؛ ولذلك يقوى عندنا القول الذي يقول بالتحريم المطلق، وأن حمل هذا

الحديث على معنى الخصوص أقوى، إضافة إلى وجه آخر قال بعض العلماء : يحتمل أن هذا وقع من النبي ﷺ - قبل أن يُحرم استقبال القبلة واستدبارها؛ لأنه ليس في حديث ابن عمر ما يدل على أنه قبل حديث أبي أيوب أو بعده، فاحتمل أن يكون سابقاً، ولذلك قالوا : لا يقوى هذا الحديث على التخصيص ويبقى مذهب من قال بالتحريم المطلق قوياً لقوة أدلته وصراحتها كما في حديث أبي أيوب المتقدم، وكذلك حديث سلمان الفارسي وكذلك حديث أبي هريرة وكلها أحاديث صحيحة صريحة دالة على المنع والتحريم؛ وبهذا يقوى قول من قال بتقديم المنع على التفريق بين البنيان وغير البنيان .

[ ..... ] أخذ من هذا الحديث دليلاً على الجواز في حال الاستدبار دون الاستقبال، فقال : يجوز في البنيان أن يستقبل غير القبلة وأن يستدبر القبلة، ولا حرج عليه في ذلك وهو قول بعض أصحاب الإمام أبي حنيفة -رحمة الله عليهم-، وفي الحقيقة من ناحية أصولية قول هؤلاء الفقهاء في تخصيص الحديث المتقدم بحال الاستدبار دون الاستقبال أقوى من قول الجمهور القائل بأنه تخصيص من كل وجه فيجوز الاستقبال والاستدبار في البنيان مطلقاً، هناك أمر ثالث أشار إليه بعض العلماء يُضعف القول الذي يفرق بين البنيان وغيره، قالوا : إن التفريق بين البنيان والصحراء ضعيف؛ لأنه ما من إنسان يقضي حاجته حتى في الصحراء إلا وبينه وبين القبلة بنيان من جبال وكذلك تلال، وأشجار وغيرها وبنيان؛ ولذلك قالوا : القول بأن مجرد الحائل يبيح ضعيف من هذا الوجه، إضافة إلى أن قوله : (( فليكرم قبلة الله )) قد يكون في النبي ﷺ - معنى لا يوجد في الأمة، لأن الإكرام في قلبه على الكمال، ولذلك يخص بحكم لا يكون لسائر أمته، ولذلك يضعف هذا القول القائل بتخصيص حديث أبي أيوب المتقدم بحديثنا هذا .

**مداخلة : هل ينكر على من يبول وهو قائم، وهل ورد فيه نهي ؟**

**الجواب :** بسم الله، الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه؛ أما

بعد:

فمن بال قائماً يتأول قول من قال بالجواز لحديث حذيفة في صحيح مسلم : (( أن النبي ﷺ - أتى سباطة قوم فبال قائماً )) لا حرج عليه؛ لأن القاعدة : أنه إذا اختلف العلماء على قولين أو أقوال، وقال بعض أهل العلم بقول، وترجح عند الإنسان هذا القول، أو اتبع إماماً بدليل في قول فإنه لا يسوغ لمن خالف أن يُنكر عليه؛ لأنه يتأول سنة النبي ﷺ - على هذا الوجه؛ وعلى هذا فإنه إذا ترجح عنده القول القائل بالجواز فإنه لا حرج عليه، وإن كان الأقوى أن السنة أن يبول قاعداً، وهذا هو هدي النبي ﷺ - الغالب، وأما بوله قائماً عند سباطة القوم فقد أوجب عنه من وجوه :

أولها : أنه لما قال : (( عند سبابة قوم )) السبابة المزبلة، وهذه أرض نجسة؛ ولذلك قوي أن يكون هذا خاصاً بالموضع النجس كما ذكرنا في تفصيل العلماء .

الوجه الثاني : أنه إذا جلس عليه الصلاة والسلام تأذى برائحة السبابة وبتنتها؛ لأن الريحة تهب عادة إذا جلس الإنسان بجوار شيء نتن فإنه يتضرر برائحته، فكان من الرفق أن يبول قائماً .  
وهناك وجه ثالث عند بعض العلماء أشار إليه الإمام النووي -رحمه الله- في صحيح مسلم : أن النبي -ﷺ- بال قائماً لأنه كان مريضاً من .. ولا يستطيع أن يطوي رجله ويجلس .

وهناك وجه رابع : أن النبي -ﷺ- استشفى من داء الصلب، وكانت العرب في الجاهلية يستشفون من داء الصلب بالبول قائماً، قالوا : فهذا يدل على أنه يجوز للإنسان أن يبول قائماً إذا وجدت الحاجة، وقد تكلم الإمام ابن القيم -رحمه الله- على هذه المسألة كلاماً جيداً في زاد المعاد، وبين هدي النبي -ﷺ- أنه على البول قاعدة، وقد جاء في حديث أم المؤمنين عائشة -رضي الله عنها- : (( من حدثكم أن رسول الله -ﷺ- كان يبول قائماً فلا تصدقوه )) ولكن أجيب بأنه أضعف سنداً من حديث التحريم .

وثانياً : أن من حفظ حجة على من لم يحفظ؛ لأن حذيفة حفظ هذا الهدي خارجاً عن بيت النبي -ﷺ- وأم المؤمنين -رضي الله عنها- إنما كانت تحدث بما تراه في حاله داخل بيته، ولذلك كانت إذا سئلت عن هديه في السفر وخارج بيته ردت ذلك إلى من هو أعلم منها من أصحاب النبي -ﷺ- ورضي الله عنهم أجمعين . والله -تعالى- أعلم .

**السؤال :** كيف نجمع بين حديث أبي أيوب -رضي الله تعالى عنه- وحديث جابر -رضي الله عنه- أنه قال : (( لقد نأنا رسول الله -ﷺ- أن نستقبل القبلة أو نستدبرها )) فلقد رأيت قبل وفاته بعام يستقبل القبلة، وحديث عائشة : أن رسول الله -ﷺ- قال : (( أوقد فعلوها حولوا مقعدي إلى القبلة )) ؟

**الجواب :** أما الحديث الأول حديث جابر فهو من رواية محمد بن إسحاق وقد عنعن، وهي رواية الترمذي وكذلك أبي داود في السنن، وأما الحديث الثاني حديث عروة عن عائشة فهو حديث متكلم في سنده، فيه خالد بن أبي الصلت قال الذهبي : منكر الحديث . وقال الإمام البخاري : إنه حديث مضطرب . لكن لو سلم أنه حسن كما يختاره بعض العلماء أن حديث جابر خاصة حديث جابر الأول : (( فلقد رأيت قبل أن يقبض بعام يبول مستقبلاً القبلة )) فيجاب عنه من وجوه، يجاب عنه سنداً ومتناً، أما سنداً فالقاعدة في الأصول : أنه لا يحكم بتعارض النصين إلا إذا استويا ثبوتاً، وحديث التحريم وهو حديث أبي



ثانياً : قيل إن حديث طلق المراد به لمس الذكر، ولمس الذكر يكون بحائل، ولمس يكون بدون حائل، ومن هنا قالوا : الدليل الذي يدل على أنه لا ينقض المراد به ما كان بوجود الحائل، والدليل الذي يدل على النقض المراد به أن يمس مباشرة، وعلى هذا فإن أقوى الأقوال أن مس الذكر يعتبر ناقضاً للوضوء إذا كان بدون حائل . والله -تعالى- أعلم .

### السؤال : ما الفرق بين نافلة الإشراق والضحي، وما هو الوقت المناسب لكل منهما ؟

الجواب : نافلة الإشراق تكون لمن جلس بعد صلاة الصبح حتى تطلع عليه الشمس وهو يذكر الله -عز وجل-، قال عليه الصلاة والسلام : (( من صلى الصبح في جماعة ثم قعد في مصلاه حتى تطلع الشمس، ثم صلى ركعتين كان له كأجر حجة وعمرة تامة تامة )) رواه الطبراني وغيره، وهذا الحديث يدل على أن هذا الفضل يكون لمن حقق هذا الأمر بشروطه، الشرط الأول : أن يصلي الفجر في جماعة، فلو صلاه منفرداً لا يكون له هذا الفضل . ثانياً : الجماعة تتحقق بواحد فأكثر، فلو صلى معه واحد تتحقق الجماعة؛ ولذلك قال الإمام البخاري في صحيحه : باب الاثنان جماعة، أي باب في أن الاثنان جماعة؛ لقوله -عليه الصلاة والسلام- : (( فليؤمكما أكبركما )) فجعل الاثنان جماعة، فهذا يدل على أنه إذا صلى الصبح ومعه واحد أنه قد تمت جماعته .

الشرط الثاني : أن يجلس يذكر الله، والبعض يجلس ولكنه يغفل عن ذكر الله أو ينام، فإن غفل عن ذكر الله واشتغل بفضول الدنيا ولم يذكر الله لم يكن له هذا الفضل، واغتفر بعض العلماء أن يتحدث بشيء من أمور الدنيا بقدر؛ لأن النبي -صلى الله عليه وسلم- كان إذا صلى الصبح سأل أصحابه عن الرؤيا، وجلس معه الصحابة وتحلقوا حوله، وجلسوا يذكرون أمور الجاهلية فيضحكون من ذكرها والنبي -صلى الله عليه وسلم- لا يزيد على التبسم، قالوا : وهذا يدل على أنه إذا كان شيئاً معقولاً وبقدر لا حرج .

الشرط الثاني : أن يكون في ذكر الله، فلو جلس ينعس وينام فاته الفضل، خاصة إذا نام حتى انتقض وضوؤه .

ثالثاً : أن يكون جالساً في نفس الموضع فلا يتحول عنه ولا يقوم عنه؛ لأن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال : (( قعد في مصلاه )) قال العلماء : الإضافة تقتضي التخصيص، فلو قام عن المصلى لم يكن قاعداً فيه، وهذا مقيد بوصف لا بد من تحققه، فيكون قاعداً في نفس المصلى فلا يتحول عنه؛ لأنه فضل عظيم وثواب كريم؛ ولذلك ينبغي أن يجتهد الإنسان فيه وأن يتحمل هذه المشقة، فيجلس في نفس المصلى، ثم يستمر جلوسه وهو الشرط الأخير إلى أن تطلع الشمس، فإذا طلعت الشمس وارتفعت قيد رمح وهو وقت جواز الصلاة

إذ لا يجوز أن يصلي أثناء طلوعها؛ لأن النبي ﷺ - نهى عن ذلك كما ثبت في ذلك الأحاديث الصحيحة فقال : (( ثلاث ساعات نُهانا رسول الله ﷺ - أن نصلي فيهن، أو أن نقبر موتانا حين تطلع الشمس وحين تقرب، وحين يقوم قائم الظهيرة )) وهي ساعة انتصاف النهار، فإذا كان أثناء طلوعها يمسك عن الصلاة، ثم يتركها حتى ترتفع من الأرض قيد رمح يصل ذلك إلى حدود ثلاث دقائق، أو أربع دقائق بالكثير، فإذا وصلت إلى أربع دقائق فإنها قد ارتفعت قيد رمح وزيادة، ثم بعد ذلك يصلي، فإذا كان الإشراق في الساعة السادسة والنصف مثلاً فإنه ينتظر حتى تزيد على هذا القدر أربع دقائق وهو مبلغ الاحتياط ثم يصلي ركعتين، هاتان الركعتان لهذا الفضل، فإن نوى بهما الضحى حصل له الفضل؛ لأن النبي ﷺ - قال : (( صلى ركعتين )) وأطلق فتتحقق . قال بعض العلماء : حتى لو صلى ركعتين للاستخارة قصد بها الاستخارة وقعت، لأنه قد جلس في مصلاه وصلى ركعتين، فلم يقيدها النبي ﷺ - بقيد، فهذه تسمى ركعة الإشراق، وقال بعض العلماء : هي ركعة الضحى واحتج بذلك بما ورد في حديث أهل قباء ولكنه حديث ضعيف نبه عليه العيني في شرحه على صحيح البخاري، والصحيح أن ركعة الضحى غير ركعتي الإشراق التي تكون بعد صلاة الفجر في جماعة، فصلاة الضحى لها أوقات أفضلها وأحسنها وأكملها أن يكون بعد طلوع الشمس بما لا يقل عن ساعة ونصف إلى ساعتين، وهو الذي ثبت فيه الوقت الذي ثبت فيه حديث مسلم : (( صلاة الأوابين حين ترمض الفصال )) والفصيل هو ولد الناقة، ويرمض يعني يدركه حر الرضاء، ولا يكون ذلك إلا بعد ساعة ونصف إلى ساعتين من طلوع الشمس، خاصة في الصيف وأما في الشتاء فإنه يتأخر قليلاً، فهذا الوقت هو أفضل أوقات الضحى، والسبب في ذلك أنها ساعة غفلة، والناس يكونون منهمكين في التجارة والبيع والشراء، ومنهمكين تماماً في الدنيا، فكون الإنسان يختار هذا الوقت لذكر الله فإنه أفضل أوقات الضحى، وأشرفها وأكملها وأعظمها أجراً، وهذا هو الذي عناه النبي ﷺ - بقوله : (( صلاة الأوابين حين ترمض الفصال )) . وهناك وقت ثانٍ وهو وقت الجواز يكون بعد طلوع الشمس بقدر رمح لا حرج أن يصلي الضحى، أما لو استرسل إلى ثلاث ساعات بعد طلوع الشمس إلى قرابة ثلاث ساعات ونصف على حسب الصيف والشتاء فيدخل وقت ثانٍ وينتهي وقت الضحى، وهو الذي يسمى بوقت الضحى، والضحى قبل زوال الشمس بما لا يقل عن ساعة، هذا الوقت ينتهي فيه وقت صلاة الضحى، وهو الذي عناه حديث البخاري : (( ثم نرجع فنقيل قائلة الضحى )) وهو وقت القيلولة، وهذا الوقت يعين على قيام الليل، وهو أفضل أوقات القيلولة قبل صلاة الظهر بساعة إلى ساعة ونصف على حسب الصيف والشتاء، فوقت صلاة الضحى الأفضل فيه أن يكون بعد



طلوع الشمس بساعة ونصف إلى ساعتين، ولو صلى الضحى بعد طلوع الشمس وارتفاعها قيد رمح فلا حرج؛ لأن الله -تعالى- في الحديث القدسي يقول: (( يا ابن آدم لا تعجزني بأربع ركعات من أول النهار أكفك آخره )) وأول النهار مطلق هنا، ولذلك قال بعض العلماء: إذا ابتداء بعد طلوع الشمس وارتفاعها بقيد رمح صلى هذه الأربع، فهو أفضل من أفضل وهو الذي يسمونه متوسط الكمال، فأفضل الكمال في صلاة الضحى أن تكون ثلاثة عشر ركعة، ثم ثمان ركعات ثم أربع ركعات، وفيها هذا الحديث القدسي . والله -تعالى- أعلم .

**السؤال :** رجل مسافر فتوقف في الطريق يصلي الظهر والعصر جمعاً، فعند دخوله المسجد وجد جماعة فدخل معهم بنية صلاة الظهر، وبعد التسليم علم أنهم يصلون العصر فما الحكم في ذلك؟

**الجواب :** هذه المسألة تعرف عند العلماء باختلاف نية الإمام والمأموم، فيصلي الإمام متنفلاً والمأموم مفترضاً، وقد يصلي الإمام وهو ينوي الظهر والمأموم ينوي العصر، وللعلماء فيها قولان : منهم من قال بالمنع كما هو مذهب الحنفية والمالكية .

ومنهم من قال بالجواز كما هو مذهب الشافعية والحنابلة -رحمة الله على الجميع- .

واستدل الذين قالوا بالجواز بحديث معاذ الثابت في الصحيح أنه كان يصلي مع النبي ﷺ -العشاء ثم ينطلق إلى قومه بقاء فيصلي بهم العشاء ثانية هو متنفل وهم مفترضون، قالوا : وهذا يدل على أنه يجوز اختلاف نية الإمام والمأموم . والذين منعوا استدلوا بحديث أنس في الصحيح أن النبي ﷺ - قال: (( إنما جعل الإمام ليؤتم به )) قالوا : ومن نوى غير نية الإمام لم يأتهم بالإمام، والذي يظهر -والله أعلم- القول بالجواز، وعلى ذلك فلا حرج أن يصلي الظهر وراء العصر، والعصر وراء الظهر، والشرط عند العلماء أن تتحد صورة الصلاتين، لكن لو صلى المغرب وراء العشاء لم يصح، وكذلك العشاء وراء المغرب لأنه يؤدي إلى اختلاج الصلاتين إلا في حالة واحدة رخص فيها بعض العلماء وهي : أن يدخل بنية المغرب وراء مسافر يصلي العشاء قصرًا، قالوا : فإذا سلم من الركعتين قام وأتم بركعة واحدة . والله -تعالى- أعلم .

**السؤال :** إنه لدي والدة وقد مرضت في منتصف رمضان تقريباً، ولم تستطع إتمام الصيام في ذلك الشهر، فكان المرض شديداً ثم ماتت في شهر ذي الحجة من ذلك العام فهل علي الصيام عنها، أو ماذا أعمل حتى أوفي حقها . وجزاكم الله خيراً ؟

**الجواب :** بسم الله . الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه؛ أما

بعد:

فمن مات وعليه صوم فللعلماء فيه قولان :

منهم من يقول : إنه يشرع للولي أن يصوم عنه؛ لأن النبي ﷺ - قال في حديث ابن عباس كما في الصحيح : (( من مات وعليه صوم صام عنه وليه )) قالوا : إنه يجوز ويشرع أن يصوم الولي عن الميت، ولكن عندهم في هذه المسألة تفصيل : فمنهم من يقول : إذا كان المريض قد مرض مرضاً لا يرجى برؤه فإن حكمه أن يُطعم؛ وحينئذ لا يصوم وليه وإنما يطعم عنه .

وقال بعض العلماء : انتقل الحكم إلى الولي لقوله -عليه الصلاة والسلام- : (( من مات وعليه صوم )) قالوا : فالعبرة بالولي الذي يريد أن يقوم بحقه حينئذ بالصيام، ولا شك أن القول الذي يقول بالإطعام فيه قوة؛ وذلك لأن النبي ﷺ - قال : (( من مات وعليه صوم )) والمرأة قد ماتت وعليها إطعام، ولم تمت وعليها صوم لأنها كانت مريضة على وجه لا يمكنها أن تقوم بالصوم، وهي داخلة في قوله - سبحانه- : ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ ﴾ وفي قراءة: ( يَطِيقُونَهُ ) أي يجدون الطاقة.

ويمضي عليه نصف الشهر وهو مغمى عليه كما هو موجود الآن فيما يسمى بموت الدماغ، فإذا أغمي عليه أو مات دماغه فإنه في هذه الحالة غير مكلف، ولا يجب على الولي لا أن يصوم ولا أن يطعم؛ لأنه لم يُكلف أصلاً، والمغمى أصح أقوال العلماء أنه أشبه بالجنون، وقال بعض العلماء : إنه يشبه النائم فيجب على ورثته أن يقضوا، والأقوى أنه يشبه الجنون لأن شبهه بالجنون أقوى، إذ النائم إذا أيقظته استيقظ، والمغمى عليه لو أيقظته لم يستيقظ، فكان موت الدماغ وهكذا أحوال الإغماء والصرع ونحوها موجبة لعدم التكليف . والله -تعالى- أعلم .

السؤال : ما حكم رمي الأوراق التي فيها ذكر الله -جل وعلا-، أو اسم من أسمائه في الأماكن

القدرة ؟

الجواب : ينبغي للمسلم أن يُعظم شعائر الله -ﷻ-، وكلما كمل إيمان العبد وكملت تقواه لله -

ﷻ- كلما كان أحفظ لحدود الله ومحارمه، وكلما كان أشد خشية لله ولذلك قال الله -ﷻ- : ﴿ ذَلِكَ

وَمَنْ يُعْظِمِ شَعَائِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ ﴾ .

الأوراق التي فيها ذكر الله وفيها أسماء الله -ﷻ-، وفيها الآيات وفيها الأحاديث عن رسول الله -

ﷻ- وأوراق العلم تُكرم ولا تهان، وترفع ولا ..، قال بعض العلماء : من تسبب في إهانتها فوضعها في الطرقات أو في المزابل عليه وزرها، وزر من يطؤها ومن يهينها مدة إهانتها ووطئها، ولذلك لا يجوز للإنسان

أن يتعاطى هذه الأسباب في إهانة أسماء الله - ﷻ -، وهكذا كتاب الله - ﷻ - لا ينبغي إهانتها، حتى إن البعض - أصلحهم الله - ربما يضع حذاءه يضع القرآن على حذائه، بل بلغ ببعضهم أنه نقل لي أنه رأى من وضع الحذاء فوق كتاب الله - ﷻ -، فيقول: إنه لا دليل على التحريم والله - تعالى - يقول: ﴿كَلَّا إِنَّمَا تَذَكَّرٌ ۝۱۱ فَنَ شَاءَ ذَكَرُهُ ۝۱۲ فِي صُحُفٍ مُّكْرَمَةٍ ۝۱۳ مَرْفُوعَةٍ مُّطَهَّرَةٍ ۝۱۴ بِأَيْدِي سَفَرَةٍ ۝۱۵ كِرَامٍ بَرَرَةٍ ۝﴾ - الله - تعالى - يقول: ﴿فِي صُحُفٍ مُّكْرَمَةٍ ۝۱۳ مَرْفُوعَةٍ مُّطَهَّرَةٍ﴾ وهذا يدل وإن كانت في السماء كأنه يبين لنا أنه ينبغي أن تجل صحف القرآن وأن تجل كتب العلم وأن تجل كتب التي فيها ذكر الله - ﷻ -، لا ينبغي امتهان الكتب وإهانتها، وهكذا الأشياء التي فيها ذكر الله - ﷻ - لا ينبغي رميها كالجرائد وقصاصات الأوراق التي فيها كلام الله - ﷻ - وأسماء الله وصفاته، وذكروا بشر الحافي وقد أشار إلى ذلك بعض أهل السير أنه كان من أكرم خلق الله - ﷻ -، وكان شديد الأذية للناس ويقطع الطريق، حتى شاء الله أنه دخل يوماً من الأيام السوق وعنده درهم، فمر على ورقة فيها اسم الله - ﷻ - وعليها نجاسة فلما رآها اقشعر بدنه وهو على الفسق والمعصية، فلما رآها اقشعر بدنه وعظم أمره أن رأى اسم الله - ﷻ - وعليه هذه القدر وعليه هذه النجاسة، فأخذ طيباً وطيب الورقة، طبعاً هذا ليس له أصل وليس له دليل، لكن الإنسان في حال الجهل وجود الشعور بالتعليم، فطيبه فنام من ليلته وقيل: طيب اسم الله لتطيبن حياً وميتاً، فأصبح من أصلح خلق الله حتى كان الإمام أحمد - رحمه الله عليه - يثني عليه ثناءً عظيماً، ويعظم بشراً - رحمه الله عليه - ويجله ويكرمه، حتى إنه لما مرض مرض الموت أخذ بوله إلى طيب فقَالَ: هذا رجل فكك الخوف كذبه، يعني كان شديد الخوف لله - ﷻ -، فالله - ﷻ - يجب من يكرم آياته ويكرم كتب العلم، ومن أكرمها أكرمها الله؛ ولذلك لما أكرم أهل العلم العلم وصانوه صانهم الله، ورفعهم وأجلهم وأبقى في قلوب العباد حبهم لتعظيمهم لشعائر الله، وحبهم لدين الله، فمن حفظ كلام الله وكلام رسوله - عليه الصلاة والسلام - وصانوه وأجله فإنه يُحفظ، لأن هذا من شعائر الله التي أمر الله أن تُعظم وأن تُرفع، وأحق من يفعل ذلك طلاب العلم؛ ولذلك كان بعض العلماء - رحمه الله عليهم - يعتب الطالب حينما يضع شيئاً على كتابه، حتى لو وضع طاقيته أو وضع عمامته على الكتاب يشتد غضباً فيقول: هذا العلم الذي يرفعك تهيئه، هذا العلم الذي تُرفع به بين الناس تهيئه، ينبغي رفع الكتب وصيانتها، وكذلك أيضاً الأوراق التي فيها ذكر الله تُحفظ وتصان إذا انتهى الإنسان من قراءة شيء فيه كلام الله أو فيه اسم الله - ﷻ - رفعه وحفظه، وأحرقه إذا كان لا يستطيع أن يستفيد منه بعد قراءته، نسأل الله العظيم رب العرش الكريم أن

يعيدنا من منكرات الأخلاق، وأن يوفقنا لما يحبه ويرضاه إنه ولي ذلك والقادر عليه، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.